مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: تأثير الدين في العلاقات الدولية (دراسة حالة بعض التفاعلات الدولية والإقليمية المعاصرة)
اسم الكاتب: م.د. أركان إبراهيم عدوان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7262
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 20:22 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تأثير الدين في العلاقات الدولية (دراسة حالة بعض التفاعلات الدولية والإقليمية المعاصرة)

م.د. أركان إبراهيم عدوان(*)
arkan_adwan@yahoo.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر الدين كمتغير مؤثر ومهم في العلاقات الدولية، عن طريق رصد توظيف العامل الديني من قبل بعض صناع القرار في بعض الدول تجاه قضايا معينة، من أجل تحقيق مصالح وأهداف.

وقد تم تناول بعض حالات التفاعل الدولي والإقليمي، والتي لم تخلُ من تأثير العامل الديني كأحد العوامل المهمة المؤثرة في مجريات الأحداث فيها, كحالة الحرب على الإرهاب، والعلاقات التركية الأوربية، والرفض الأوربي لانضمام تركيا للاتحاد الأوربي، والذي يعد العامل الديني أحد العوامل المهمة فيه. وأيضاً تناولت الدراسة الأزمتين السورية واليمنية والمواقف الإقليمية منهما، والتي بنيت أغلبها على بعد ديني واضح. وقد توصلت الدراسة إلى أن الدين لا يعتبر محدداً مؤثراً بحد ذاته في شكل وطبيعة العلاقات بين الدول، بل أن التوظيف السياسي للدين من أجل تحقيق مصالح معينة، هو العامل الحاسم في تحديد تأثير العامل الديني في العلاقات الدولية.

(*) تدريسي في كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة الانبار

The Effect of the Religion in International relations (Case Study some of contemporary International and regional Interactions)

Dr.Arkan Ibraheem Adwan

Abstract:

The Purpose of this study, clarify the impact of the religion as A determinant in International Relations. And we don't mean specific religion or specific state, but the use of religion from some of Leaders toward some of issues, to Achieve the Interests.

And It has been discus some of international and regional interactions, which the religion was one of the influential factors in theme. Such as the War on Terror, and the Turkish-European Relations, and the European Reject to join Turkey to the EU, which the religion`s factor was one of the most important of Its. And also have been talk over the Syrian and Yemenis crises, and the regional positions, which most of it was built on religious dimension. Finally; the study found that the religion as a (religion) is not an influential determinant in international relations, But the Political Using of the religion to Achieve some interests, is the most important determinant that the influence of the religious factor in international relations.

المقدمة:

عندما نتحدث عن الدين في هذه الدراسة، لا نتحدث عن الدين كعقيدة يؤمن بها الإنسان، ولا عن دين معين من الأديان؛ سواء كانت السماوية أو غيرها، وإنما نتحدث عن عملية توظيف الدين من قبل صناع القرار في بعض الدول، من أجل تحقيق غايات سياسية ومصالح معينة، باعتباره عاملاً مهماً ومؤثراً في حياة الشعوب.

فإلى جانب العديد من العوامل التي تؤثر في العلاقات بين الدول كالعامل (العسكري والاقتصادي والسكان و...)، بات العامل الديني أحد العوامل المهمة التي توظف من قبل صناع القرار في سياسة الدولة الخارجية، من أجل تحقيق بعض المصالح والأهداف. فعلى سبيل المثال؛ تتبنى بعض الدول سياسات خارجية تعتمد على توظيف مبادئ الدين

والأخلاق من أجل تحقيق مصالحها، عن طريق تصوير القضايا التي تدافع عنها بأنها ذات طابع إنساني أو ديني أو أخلاقي، من أجل الحصول على الدعم والتأييد، كحالة الحرب على الإرهاب، وأيضاً يمكن أن يكون الدين إطاراً جامعاً لتنظيمات دولية أو إقليمية معينة، ويعد أحد الأسس المهمة في تحديد العضوية والانتماء لها، وقد يكون الدين سبباً مهماً في تبني سياسات خارجية تجاه بعض الأزمات والقضايا الدولية، بسبب الاختلافات الدينية العقائدية بين صناع القرار في بعض الدول، والتي تؤثر على قراراتهم في بعض الأحيان، وأيضاً يعد من الأدوات المهمة التي توظف من أجل الحصول على الدعم والشرعية للسياسة الخارجية للدولة تجاه بعض القضايا. وبالتالي؛ هناك العديد من الحالات التي تدل على توظيف عامل الدين وتزايد ودوره في العلاقات الدولية المعاصرة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال تناول موضوع مهم جداً، وهو تأثير الدين في عملية صنع السياسة الخارجية والعلاقات الدولية بشكلٍ عام، حيث أصبحت ظاهرة العودة إلى الدين من الظواهر المألوفة في وقتنا الحاضر، وأصبح الدين يعد عاملاً مهماً إلى جانب العديد من العوامل الأخرى في تحديد ورسم طبيعة العلاقات بين الدول. وبالتالي؛ فإن التعرف على كيفية تأثير الدين ودوره في رسم وتحديد السياسة الخارجية للدول، ومن ثم في تحديد طبيعة العلاقات بين الدول بشكلٍ عام، هي مسألة مهمة، ولا تقل في أهميتها عن دراسة الظواهر السياسية المختلفة والمؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية والعلاقات الدولية بشكلها عام.

إشكالية البحث:

النقطة المهمة في موضوع تأثير الدين في العلاقات الدولية، تكمن في أن الدين يعد من العوامل المهمة التي تلعب دوراً كبيراً في تشكيل البعد الأيديولوجي والعقائدي لبعض صناع القرار والشعوب بشكلٍ كبير، وبالتالي فإن استخدام الدين من قبل صناع القرار في بعض الدول من أجل تحقيق أهداف ومصالح مختلفة، يعد من العوامل المهمة المؤثرة في العلاقات بين الدول، إذ أن بعض الدول باتت تحدد سياساتها ومواقفها تجاه بعض القضايا

والأزمات استناداً إلى بعد ديني (طائفي) ومذهبي واضح وصريح، الأمر الذي أدى إلى الحديث عن زيادة تأثير العامل الديني في رسم وتحديد شكل العلاقات الدولية في الوقت الحاضر، إلى جانب العديد من العوامل المهمة المؤثرة الأخرى. ومما تقدم، تثير إشكالية البحث عدة تساؤلات منها:

1- **ما العلاقة بين الدين والثقافة والأيديولوجية؟**
2- **ما هي العوامل والأسباب التي تعمل على تقوية دور الدين في تحديد أهداف السياسة الخارجية في بعض الدول؟**
3- **ما هي أسباب عودة تأثير العامل الديني في العلاقات بين الدول؟**
4- **هل يعتبر العامل الديني عاملاً مستقلاً مؤثراً بحد ذاته في تحديد أهداف السياسة الخارجية للدول؟ أم إنه عاملاً تابعاً متأثراً بعوامل أخرى؟**

فرضية البحث:

في ضوء ما تقدم، فقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها؛ يسعى صناع القرار في بعض الدول إلى الربط بين بعض القضايا الإستراتيجية المهمة، وبين الجانب الديني العقائدي والإنساني، من أجل كسب التأييد الشعبي والمساندة الدولية لسياسة الدولة الخارجية.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج المقارن، من أجل البحث في العديد من القضايا والتفاعلات لدولية، التي تؤشر على توظيف العامل الديني إلى جانب العديد من العوامل المؤثرة فيها.

هيكلة البحث:

تناول الباحث موضوع الدراسة من خلال ثلاث مباحث رئيسة، تضمن المبحث الأول، إطار نظري عام عن موضوع أثر العامل الديني في العلاقات الدولية، وذلك من خلال تأثيره في عملية صنع السياسة الخارجية، وأثره بالتالي على علاقات الدول الخارجية، على اعتبار أن السياسة الخارجية تعد العامل الرئيس، والأساس الذي تولد من خلاله العلاقات الدولية بشكلها العام. أما المبحث الثاني، فقد تناول حالات تفاعل دولية تم توظيف الدين فيها، كحالة الحرب على الإرهاب، والعلاقات التركية الأوربية، وأثر العامل الديني في رفض انضمام تركيا للاتحاد الأوربي. ومن ثم تطرق المبحث الثالث، إلى حالة الاستقطاب الإقليمي التي بدت ظاهرة في منطقة الشرق الأوسط، والتي لا تخلُ من توظيف البعد الديني أيضاً، فضلاً عن المواقف الإقليمية والدولية المتباينة بخصوص الأزمات التي تمر بها المنطقة، وتحديداً (الأزمة السورية والأوضاع في اليمن).

المبحث الأول: تأثير الدين في السياسة الخارجية للدولة:

إلى جانب عوامل القوة المادية للدولة، والتي تلعب دوراً كبيراً في التأثير في صناعة القرار السياسي الخارجي، ومن ثم التأثير في توجهات سياستها الخارجية تجاه الدول الأخرى، هناك عوامل معنوية تلعب دوراً كبيراً في التأثير على سياساتها الداخلية والخارجية، ومن ثم على مجرى العلاقات بينها وبين غيرها من الدول بصورة كبيرة، ويعد (الدين) من المسائل الأساسية في حياة الإنسان وسلوكياته ومعاملاته، فهو نظام متكامل من المعتقدات.

وفي إطار علم العلاقات الدولية تزايد الاهتمام بدراسة الدين كأحد العوامل المؤثرة في العلاقات بين الدول، إذ تحولت العودة إلى الدين إلى ظاهرة، وأصبح الدين يمارس وظائف ذات أهمية في العلاقات الدولية، ومنها دوره كمصدر من مصادر الشرعية، وأيضاً دوره في السياسة الخارجية للعديد من الدول[1]. ولاسيما بعد أحداث **11** سبتمبر **2001**، إذ باتت أي محاولة لفهم وتفسير حركة التفاعلات الدولية سواء على المستوى الإقليمي أو حتى العالمي تتطلب الاهتمام بدور العامل الديني في التأثير على تلك الحركة، حتى إن البعض اعتبر

أن تلك الأحداث كانت مسئولة عن ما أسموه بـ" عودة الدين من المنفى (Return from Exile)"[2].

وتنبع أهمية الدين في التأثير على العلاقات بين الدول من خلال الترابط والتداخل بين الدين من جهة، وبين العوامل الثقافية والحضارية والأيديولوجية من جهة أخرى، إذ يمثل الدين أحد أهم مكونات الثقافة، بل هو أكثرها اتصافاً بالاستمرارية والاستقرار وأكثرها تأثيراً، وهو أيضاً أحد أهم الرموز الثقافية تعزيزاً للهوية وتمييزاً لها. وتبعاً لذلك؛ يعد الدين الأساس الذي يقع خلف نشوء الثقافة وتكوينها، وترسيخ الحضارة التي تستند إليها[3].

أما بالنسبة للعلاقة بين الدين والأيديولوجية، فإنها تتخذ عدة مستويات مختلفة من بينها:

1- القول بأن الدين هو أحد المفاهيم التي خضعت للتوظيف الأيديولوجي والسياسي، فالاستعمالات المختلفة لكلمة الدين، تكشف عما يختفي وراءها من أيديولوجيات ومصالح واتجاهات مختلفة.
2- القول بأن الدين هو جزء والأيديولوجية كل.
3- القول بأن الدين ظاهرة أيديولوجية.

وتبعاً لذلك؛ فإن تأثير عامل الدين في العلاقات بين الدول، يأتي من خلال التوظيف الأيديولوجي والسياسي للدين من قبل صناع القرار فيها، من أجل تحقيق أهداف ومصالح معينة[4]. بمعنى أن الدين لا يؤثر بحد ذاته كانتماء عقائدي شخصي بصورة مباشرة في السياسة الخارجية للدولة، ومن ثم في علاقاتها مع الدول الأخرى، بل إن التأثير يأتي من خلال استخدام الدين من قبل صناع القرار السياسي في بعض الدول كـ "وسيلة" أو "أداة" في سبيل تحقيق هدف معين.

ويمكن أن يأتي تأثير الدين في العلاقات الدولية من خلال العديد من الطرق، وبشكلٍ أساس باعتباره أنه يمكن أن يكون عاملاً مؤثراً في صنع القرار السياسي في بعض الدول، فعلى سبيل المثال؛ قد يتأثر صانع القرار في السياسة الخارجية برؤيته الدينية في قراراته

السياسية، ويظهر ذلك بوضوح في دول محكومة من قبل أنظمة سياسية تتصف بكونها أنظمة سياسية ذات طابع "ديني"، مثل (إيران، أفغانستان "سابقاً")، والتي تتأثر قرارات صناع السياسة الخارجية فيها بآرائهم ومواقفهم الدينية بشكلٍ حاسم، ويمكن أن يؤثر الدين أيضاً في الرأي العام من خلال فرض قيود معينة على بدائل بعينها، مما يجعل الاختيار بينها مكلفاً جداً من الناحية الأخلاقية، ويظهر ذلك بوضوح في حالة الصراع العربي – الإسرائيلي، حيث تصوغ أغلب الدول العربية والإسلامية سياساتها الخارجية تجاه هذه القضية من زاوية البعد الديني والأخلاقي، كما أن الدين يمكن أن يكون أحد دوافع الصراعات الداخلية ذات الأبعاد الدولية، كما هو الحال في (يوغسلافيا) السابقة، ويضاف إلى ذلك إن الدين يعتبر مصدراً للشرعية، وهو ما يتضح جلياً في القوة المعنوية التي تتمتع بها (القيادة البابوية) وغيرها من القيادات الدينية.

ومن جانبٍ أخر؛ تقوم الشرعية الدينية أحياناً من خلال إقناع صناع القرار للآخرين بأن القضية التي يتم الدفاع عنها هي قضية شرعية بالأساس، استنادا إلى معايير أخلاقية مختلفة، ومن ثم يتمكن صانع القرار من إقناع صانعي القرار الآخرين في الدول الأخرى أو إضعاف مكانتهم، من خلال إقناع شعوبهم بأن من يمتلك هذه الشرعية فهو على حق، وهو أمر شديد الوضوح في حالة ما سمي بـ (الحرب على الإرهاب)، من قبل أدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن، إذ جعل من محاربة الإرهاب مهمة أخلاقية، وواجب مقدس يقع على جميع الدول التي تدعي تبني النظم الديمقراطية، من أجل القضاء على ما أسماه ظاهرة الإرهاب والتطرف الديني (الإسلامي)، والذي بات يهدد شعوب الدول الغربية على حد زعمه [5]، والتي سيتم التطرق لها بنقطة مستقلة في المبحث الثاني، كحالة دولية لتوظيف الدين في العلاقات الدولية، وغير ذلك من طرق الاستغلال والتأثير، التي يتم من خلالها استغلال (عامل الدين) في سبيل تنفيذ سياسات لتحقيق أهداف وغايات ومصالح معينة.

المبحث الثاني: العامل الديني في التفاعلات الدولية:

سيتناول الباحث دراسة حالتي الحرب الأمريكية على الإرهاب، والعلاقات التركية – الأوربية، باعتبارها حالات تفاعل دولية تشير إلى توظيف العامل الديني، إلى جانب العديد من العوامل الأخرى، لتحقيق مصالح الدول.

أولاً: الحرب على الإرهاب:

منذ انتهاء الحرب الباردة والولايات المتحدة الأمريكية تعمل على ترسيخ نفوذها وهيمنتها العالمية، عن طريق تبني إستراتيجية (إمبراطورية)، تقوم من خلالها بفرض نفسها كقوة عالمية منفردة في إدارة شؤون العالم، مستغلةً لتحقيق ذلك كافة إمكانياتها وعناصر قوتها الصلبة والناعمة.

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، بدأ الفكر الإستراتيجي الأمريكي بالبحث عن الخصم التالي والمنافس للولايات المتحدة الأمريكية، وأبرز ما جاء في ذلك، كتابات (نهاية التاريخ والإنسان الأخير) لـ"فرانسيس فوكوياما"، و(صدام الحضارات) لـ"صومويل هنتنجتون"، التي أكدت على إنفراد الولايات المتحدة كقطب أوحد في النظام العالمي، وإن الرأسمالية قد انتصرت على خصومها، ومن ثم فإن الصراعات القادمة سوف لا تكون ذات أبعاد أيديولوجية، بل المصدر الغالب للصراع سيكون (ثقافياً)، ومن ثم سيكون الصراع لا بين الدول، وإنما بين الحضارات المختلفة مع حلول النظام العالمي الجديد[6]. وقد تم ترشيح (الثقافة الإسلامية) لتكون المنافس الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية، على أساس وجود بعض الشبه بينها وبين الماركسية، من خلال "رؤيتها للمجتمع المثالي، الالتزام بالتغيير الجوهري، رفضها للدولة القومية..."[7]، ومن ثم فإن على الولايات المتحدة مواجهة الثقافة الإسلامية بشكل رئيس، وفرض هيمنتها العالمية.

وبعد جدال فكري واسع ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2000، ما عرف بـ(الولسونية الجديدة) أو ما يطلق عليه البعض بـ(قضية الهيمنة)، والتي أكدت على أن النظام العالمي القائم لم يتشكل على أساس توازن القوى، وإنما على الهيمنة الأمريكية، ودليل

ذلك أن المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية قد تأسست بواسطة الأمريكيين وتخدم مصالح الولايات المتحدة، وإن الأحلاف العالمية قائمة بقيادة أمريكية, ومن ثم فإن الظروف الـ(الخيرية) نسبياً في العالم هي نتاج تأثير الهيمنة الأمريكية، وبالتالي؛ فإن التقليل من هذه الهيمنة سيسمح للاعبين آخرين لعب دور واسع وتغيير شكل النظام العالمي بما يخدم مصالحهم. وتبعاً لذلك، يجب أن تكون الهيمنة الأمريكية محمية بشكل فعلي، في سبيل تحقيق المصالح الأمريكية في العالم[8].

وتبعاً لما تقدم، وبعد أن تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية للاعتداءات الإرهابية في أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول **2001**، حرص صانع القرار الأمريكي على تأكيد النفوذ والهيمنة الأمريكية العالمية، وعمل على استغلال الحادثة للحصول على شرعية دولية لتحقيق مصالح الولايات المتحدة، من خلال جعل عملية محاربة الإرهاب مهمة أخلاقية عالمية، وواجب مقدس للدفاع عن الإنسانية يقع على جميع الدول، من أجل القضاء على ما أسماه ظاهرة الإرهاب والتطرف الديني (الإسلامي)، والذي بات يهدد شعوب الدول الغربية التي تتبنى النظم الديمقراطية. وبالتالي، فإن الولايات المتحدة ربطت بين ظاهرة (الإرهاب) من جهة، وحماية المصالح الأمريكية في العالم من جهة أخرى، مستغلةً في ذلك النفوذ العالمي والإمكانيات الإعلامية والدعائية الأمريكية الهائلة، من أجل تضليل الرأي العام العالمي والعمل على تمرير (الإستراتيجية الأمريكية الإمبراطورية) التي تسعى من خلالها تأكيد الهيمنة الأمريكية على العالم. ومن ثم قامت الولايات المتحدة بغزو أفغانستان والعراق بحجة رئيسية وهي (محاربة الإرهاب)، ومن الناحية الإستراتيجية فقد نجحت من خلال السيطرة على هذين البلدين، في تطويق القوى العالمية والإقليمية المنافسة لها (روسيا وإيران) تحديداً، والسيطرة على منابع النفط التي تمثل أهمية كبيرة بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. وقد صاغت العديد من الأسباب لتبرير عملياتها العسكرية في أفغانستان والعراق، لتحقيق مصالحها الكونية ومن أهم الذرائع كانت مهمة محاربة الإرهاب كما ذكرنا. هذا وفيما يخص الحالة العراقية تحديداً، فإن من بين العديد من الأسباب غير المعلنة لغزو العراق حسب

العديد من الباحثين، هناك سبب ذو بعد (ديني) عقائدي بشكل رئيس؛ "إذ تؤكد بعض المصادر التي يعتمدها الساسة الأمريكان واليهود أن عودة المسيح لا تكتمل إلا إذا جرت أنهر من الدماء في الأرض الواقعة بين العراق وفلسطين"[9].

ثانياً: العلاقات التركية – الأوربية:

تعد حالة العلاقات التركية – الأوربية من حالات التفاعل الدولية المعاصرة التي تؤشر وبشدة على تأثير البعد الديني في العلاقات الدولية. ويتضح ذلك من خلال ملاحظة السعي التركي للحصول على عضوية الاتحاد الأوربي، والمماطلة الأوربية في قبولها، مع توسيع قاعدة عضوية الاتحاد ليشمل عدداً كبيراً من الدول، التي هي إما بنفس ظروف تركيا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو حتى أقل شأناً ومكانةً منها.

ويعد الاتحاد الأوربي بمثابة جمعية دولية للدول الأوربية وتضم في عضويتها (27) عضواً، وكانت البداية لانبثاق مشروع الاتحاد الأوربي من خلال تشكيل "الجماعة الأوربية للحديد والصلب" عام 1951، من قبل ست دول هي "ألمانيا الغربية، إيطاليا، بلجيكيا، فرنسا، لوكسمبورج وهولندا". ومن ثم وضعت اللبنة الأولى للاتحاد الأوربي "الجماعة الاقتصادية الأوربية"، عند توقيع اتفاقية "السوق الأوربية المشتركة"، على إثر توقيع اتفاقية (روما) في 25 مارس 1957، بهدف إيجاد شكل من أشكال التعاون الاقتصادي بين عدد من الدول الأوربية، وقد تم اختيار العاصمة البلجيكية (بروكسل) مقراً لها[10].

ومنذ عام 1973 حتى عام 2013، جرت عملية توسع مستمرة في بنية الاتحاد الأوربي عن طريق ضم أعضاء جدد كل فترة، ليصل عدد أعضاءه إلى (27)عضواً، ومن خلال متابعة عملية التوسع الأخيرة بانضمام عشرة أعضاء جدد، كلفت الاتحاد مبالغ طائلة حوالي 40.7 مليار دولار في الفترة 2004–2006، رغم أن هذه الدول لا تضيف سوى نسبة قليلة جداً من القوة الاقتصادية للاتحاد تبلغ حوالي 5% من الناتج الداخلي الصافي لأعضائه[11].

وقد بات السعي لاكتساب العضوية الكاملة في الاتحاد، محدداً مهماً في التأثير على السياسات التركية الداخلية والخارجية، إذ أصبح هدفاً قومياً أو "سياسة رسمية للدولة"، وترتبط تركيا بأوربا بروابط عديدة فهي عضو في المجلس الأوربي، وعضو في حلف شمال الأطلسي منذ عام 1952، وقد عقدت اتفاقية جمركية مشتركة مع الاتحاد الأوربي عام 1995[12]، وبدأت منذ عام 2005 المفاوضات الفعلية للانضمام النهائي للاتحاد الأوربي، وعلى مدى مسيرة المفاوضات بين الطرفين منذ انطلاقها في أكتوبر 2005 وحتى عام 2012، لم يتم فتح سوى 13 فصلاً من بين 35 فصلاً يتم التفاوض بشأنها، لإتمام عملية الانضمام النهائي للاتحاد الأوربي، كما تباطأت سرعة المفاوضات بين الطرفين بشكل كبير، حتى إنه لم يحدث أي تطور إيجابي لغاية عام 2012[13].

وبصورة عامة يوجد هناك انقسام شديد بين أعضاء الاتحاد الأوربي حول مسألة انضمام تركيا للاتحاد، فهناك فريق مؤيد للانضمام، يرى بأن قبول عضوية تركيا ممكن أن تحد من انتشار الفكر المتشدد في منطقة الشرق الأوسط، والذي قد يمتد إلى تركيا، فضلاً عن أن تركيا تمتلك قاعدة اقتصادية وأراضٍ زراعية شاسعة وأيدٍ عاملة كبيرة يمكن أن تفيد الاتحاد الأوربي اقتصادياً، وبالمقابل يرى المعارضون، بأن تركيا ليست دولة أوربية بل هي جزء من الشرق الأوسط وأسيا، وأنها سياسياً واقتصادياً وثقافياً، لا تنتمي للحضارة الأوربية، وبالتالي ستكون عبئاً على الاتحاد[14].

وعلى الرغم من كافة المساعي التي بذلتها الحكومات التركية المتعاقبة من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، وعمليات الإصلاح الداخلي في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها لم تتمكن من الحصول على هذه العضوية رغم الوعود الأوربية لها بأكثر من مناسبة، بسبب الرفض الأوربي لها. ورغم تعدد الأسباب التي طرحت من قبل الجانب الأوربي بحجة عدم تطابق البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التركية مع دول الاتحاد، إلا أن مسيرة الإصلاحات المتعاقبة التي أجرتها الحكومات التركية أسقطت هذه الحجج والذرائع، وبقي لدينا السبب الرئيس لرفض تركيا وهو (العامل الديني)، فالرأي العام

الأوروبي يعارض انضمام تركيا لأوروبا، وبالأخص (الرأي العام الفرنسي)، وذلك على أساس معيار ديني في أغلب الأحيان.

وقد أشارت العديد من الكتابات إلى وجود مقاربات سياسية–أمينة، وأخرى دينية– ثقافية، يمكن اعتبارها المحددات الأكثر تأثيراً في موضوع حصول تركيا على عضوية الاتحاد الأوربي. وبالنسبة للمقاربة السياسية الأمنية، فهي تخص وجود تركيا على حدود مناطق الصراع والأزمات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط (سوريا، العراق، إيران) التي تعني وصول حدود الاتحاد الأوربي مباشرة مع هذه المناطق في حال انضمامها للإتحاد. أما المقاربة الدينية – الثقافية فتقول؛ إن الاتحاد الأوربي يمثل (النادي المسيحي)، وقد "تأسس عن طريق فكرة دينية أساسية من قبل الديمقراطيين المسيحيين في أوربا، وإن الكنيسة الكاثوليكية لعبت دوراً في دعمه". وعليه؛ فهو يشكل بطريقة أو بأخرى "ناديا للأمم ذات الثقافة المسيحية". ومن هنا فإن بعض الأوربيون بشكل رئيس (ألمانيا وفرنسا واليونان) يعارضون انضمام تركيا للاتحاد الأوربي، من أجل الإبقاء على (النقاء الحضاري) للاتحاد. أما على الجانب التركي فإن وجهة النظر التركية ترى بأن (الحجة الدينية) يمكن أن تعتبر بمثابة عامل قوة في مفاوضاتها مع الاتحاد وليست عامل ضعف ضدها، لأن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي ممكن أن يدل على أن الاتحاد ليس تحالفاً دينياً صرفاً أو (نادياً مسيحياً) مبني على أساس ديني، ويختار أعضائه بناءاً على عوامل عرقية ودينية وثقافية، تتناقض مع مبادئ التسامح والديمقراطية والعلمانية التي تعزز القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي ينادي بها ميثاق الأمم المتحدة، وتؤمن بها دول الاتحاد[15].

المبحث الثالث: الأزمات الإقليمية:

من خلال متابعة التفاعلات والمواقف الإقليمية والدولية من الأزمات والقضايا التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، يمكن ملاحظة حالة الاستقطاب الإقليمي القائمة على بعد (ديني طائفي) واضح، والتي أصبحت ظاهرة واضحة في المنطقة، أثرت على العلاقات العربية – العربية، والعربية – الإقليمية بشكلٍ كبير، والتي لا تخلو من تأثير البعد الديني،

نتيجة المواقف الإقليمية والدولية المتباينة بخصوص الأزمات التي تمر بها المنطقة وبالأخص (الأزمة السورية والأوضاع في اليمن).

أولاً: الأزمة السورية:

تم اختيار موضع الأزمة السورية بشكل رئيس كونها أصبحت تمثل الحالة الأهم إقليمياً ودولياً، في التأثير على شكل وطبيعة التفاعلات الدولية والإقليمية، فبعد أن أحدثت تبعات ما عرف بـ (الربيع العربي) خلخلة في بنية النظام الإقليمي العربي، وتفاعلات القوى الإقليمية، نتيجة تعدد وتشابك مصالح الفاعلين على المستوى العربي والإقليمي، جاءت تطورات الأزمة السورية لتزيد من حدة التناقضات والخلافات بين الأطراف العربية والإقليمية المهتمة بالأزمة. ومع إن الأزمة السورية حدثت نتيجة تفاعلات داخلية معقدة، إلا إنها سرعان ما تحولت إلى أزمة إقليمية، نتيجة التدخلات الخارجية في الأزمة، سواء بطلب رسمي من النظام السوري، أم بدونه، وتفاوتت مواقف القوى العربية والإقليمية منها، كلٌ حسب مصالحه. وبالتالي؛ أصبحت الأزمة السورية وتطوراتها ومصيرها مرهوناً إلى حدٍ كبيرٍ بسياسات ومواقف القوى الإقليمية والدولية[16].

ويمكن تقسيم الدول العربية والإقليمية المهتمة بالأزمة السورية إلى قسمين حسب مواقفها من الأزمة، والتي بنيت على أساس محددات مختلفة أهمها (المحدد الديني) على النحو التالي؛

1_ الدول المعارضة للنظام السوري:

لقد تبنت الدول العربية والإقليمية موقفها من الأحداث في سوريا، بناءاً على العديد من العوامل والأبعاد، ومن أهمها العامل (الديني الطائفي). فمن بين الدول العربية والإقليمية من ينظر إلى الأحداث في سوريا على إنها ثورة (شعبية شرعية) ضد نظام سياسي فاقد للشرعية ومغتصب لإرادة شعبه، وبالتالي تبنت موقفاً مسانداً لبعض قوى المعارضة السورية، ومن أبرزها المواقف الخليجية من الأزمة، والتي أتسمت بأنها الأكثر تشدداً ضد النظام السياسي الحاكم في سوريا، إذ ساهمت دول الخليج بقيادة المملكة العربية السعودية

وقطر بشكلٍ رئيسٍ، في رفع الملف السوري إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من أجل البت فيه، وتجميد التمثيل الدبلوماسي لدمشق، ودعت إلى تسليح المعارضة السورية، المتمثلة بـ(الجيش الحر)، وأيضاً الاعتراف بـ(المجلس الوطني السوري) كممثل شرعي ورسمي وحيد للشعب السوري، ويمكن إرجاع هذا الموقف المتشدد ضد نظام الأسد بشكلٍ أساسٍ حسب بعض المحللين، إلى (التحالف السوري الإيراني)، والذي تعده دول مجلس التعاون الخليجي يضر بالمصالح العربية، ولا يغلّب المصلحة العربية على حساب العلاقات مع الجانب الإيراني، والذي طالما سعت دول الخليج إلى جعل النظام السوري يتبع سياسةً أكثر توازناً في علاقاته الإقليمية والعربية، وعدم الانحياز الكامل للجانب الإيراني[17]. وبطبيعة الحال تتبنى دول مجلس التعاون الخليجي سياساتها الخارجية تجاه إيران وحلفائها وفقاً للعديد من الأبعاد، أحدها وأبرزها (البعد الديني) كما هو معروف. وتبعاً لذلك؛ يمكن القول بأن العامل الديني يعّد أحد أهم العوامل التي لعبت دوراً في تحديد الموقف الخليجي من الأزمة السورية.

هذا بالإضافة إلى الموقف التركي من الأزمة، والذي اتسم بالتدرج في التعامل مع الأوضاع في سوريا، من محاولة إيجاد حلول سلمية عن طريق حث النظام السوري على القيام بإصلاحات، ومن ثم المساندة المعلنة لبعض جماعات المعارضة السورية التي ترتبط مع تركيا بروابط عديدة، أهمها الرابط الديني (جماعة الأخوان المسلمين) تحديداً، إلى التدخل المباشر على الأرض في سوريا، عن طريق التدخل العسكري التركي في بعض المحافظات السورية، (عفرين ومنبج)، من أجل تأمين الحدود التركية السورية، من مخاطر التوسع الكردي في هذه المناطق. وبالتالي؛ نجد أن الموقف التركي من الأوضاع في سوريا وضع بناءاً على العديد من العوامل والأبعاد، أحدها أيضاً البعد الديني، فضلاً عن التهديد الكردي، والبحث عن الدور والتأثير الإقليمي.

2_ الدول المساندة للنظام السوري:

وفي مقابل مواقف دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا؛ نجد دولاً أخرى تبنت موقفاً مسانداً للنظام السياسي السوري، على أساس أنه النظام الشرعي الحاكم في سوريا، ويعاني من حالات تمرد وجماعات إرهابية مدعومة من أطراف خارجية، تسعى إلى تنفيذ مشروعها في سوريا، وبالتالي وقفت بقوة إلى جانب النظام السياسي السوري كـ(الموقف العراقي)، والذي اتسم بالحذر والترقب في بداية الأمر، إذ حاولت الحكومة العراقية الموازنة بين العلاقة مع الجانب الإيراني المؤيد بقوة للنظام السوري، وبين الجانب العربي المؤيد لبعض جماعات المعارضة السورية. وبشكلٍ عام؛ فقد اتخذت الحكومة العراقية العديد من القرارات المساندة للنظام السوري، ومنها "تحفظ العراق على العديد من قرارات جامعة الدول العربية بخصوص سوريا، كالقرار بخصوص تعليق عضوية سوريا بالجامعة العربية ومنح مقعدها للمعارضة في 23 نوفمبر 2011، والقرار الخاص بالعقوبات الاقتصادية المتعلقة بالحكومة السورية في 27 نوفمبر 2011 وغيرها"[18].

فضلاً عن موقف القوة الإقليمية الأكثر تأثيراً في منطقة الشرق الأوسط، والتي تعد الداعم الرئيس للنظام السياسي الحاكم في سوريا (إيران) تحديداً، والتي وظفت (العامل الديني) باعتباره أحد أهم أدواتها الأساسية في إدارة سياستها الخارجية وموقفها من الأزمة السورية، من خلال حشد الرأي العام المحلي والإقليمي، على أساس ديني طائفي، من أجل مساندة النظام السياسي الحاكم في سوريا، الذي يمثل خط المواجهة الرئيس ضد الكيان الصهيوني إلى جانب الجبهة اللبنانية، والتي تعد أهم مقومات الدور الإقليمي الإيراني في المنطقة.

فقد اتسم الموقف الإيراني بالدعم (اللا محدود) والانحياز الكامل للنظام السوري، عن طريق دعم النظام السوري بكل الطرق المتاحة السياسية والعسكرية والإعلامية، واعتبرت إيران أن ما يحدث في سوريا ما هو إلا "مؤامرة أمريكية – أوربية – إسرائيلية، تستهدف سوريا باعتبارها إحدى دول الممانعة، التي يمكن من خلالها إضعاف الدول الإيراني في المنطقة.... وهو بالتالي، ما يسهم في فرض العزلة على إيران وحلفائها في المنطقة"[19].

وتبعاً لذلك؛ يعد العامل الديني من العوامل المهمة المؤثرة في تحديد مواقف وسياسات الأطراف المعنية بالأزمة السورية، سواء من خلال توظيف بعض الأطراف لد (عقيد الدينية) كأحد أدواتها في التعاطي مع تطورات الأوضاع على الأرض، أو تبني أطرافاً أخرى لسياسات ومواقف قائمة على أساس (ديني طائفي)بشكل رئيس، إذ أسست أغلب الأطراف العربية والإقليمية مواقفها من الأوضاع في سوريا بناءاً على العديد من العوامل، أحدها وفي بعض الحالات أهمها (العامل الديني) كما أشرنا.

ثانياً: الأزمة اليمنية:

تعود جذور الأزمة اليمنية إلى عام **2011**، على أثر اندلاع الثورة اليمنية على نظام الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، حيث تأثرت اليمن بالنجاح السريع لبعض الثورات التي حدثت آنذاك، بدءاً من تونس ومن ثم مصر، إذ خرجت أولى المظاهرات المطالبة بإسقاط نظام علي عبد الله صالح في **11** شباط/ فبراير **2011**، تأثراً بتنحي الرئيس المصري الأسبق مُحَمَّد حسني مبارك. وبدأت أولى الاعتصامات في تعز، وخرجت مظاهرات في عدة محافظات أخرى قوبلت بالقمع من قبل السلطات الحكومية، واستمرت وتيرة الأحداث بالتصاعد وصولاً إلى توقيع اتفاق المبادرة الخليجية في الرياض، بين حزب المؤتمر وحلفائه من جهة، وتحالف المشترك وشركائه من جهة أخرى، ويقضي هذا الاتفاق بتشكيل حكومة وفاق وطني ونقل السلطة إلى نائب الرئيس اليمني السابق " علي عبد الله صالح" عبد ربه منصور هادي، والذي تولى الرئاسة رسمياً في **27** فبراير/ شباط **2012**[20].

وتعد الأزمة اليمنية من أهم الأزمات الإقليمية التي تؤشر على تأثير المتغير الديني إلى جانب العديد من المتغيرات الأخرى في المواقف الإقليمية من الأزمة. إذ تباينت مواقف الدول والقوى الإقليمية من أطراف الصراع في اليمن وفقاً للبعد الديني (الطائفي) بشكلٍ مباشر، بعد أن باتت الأزمة اليمنية بمثابة ساحة حرب بالنيابة بين دول ما سمي بـ(التحالف العربي) بقيادة المملكة العربية السعودية من جهة، وجمهورية إيران الإسلامية الداعم الرئيس للحوثيين من جهةٍ أخرى، والذين يمثلون القوة الرئيسة الفاعلة والمسيطرة على الساحة اليمنية

بعد أن تمكنوا من السيطرة على العاصمة اليمنية صنعاء في 21 أيلول 2014، بعد أيام من الاعتصامات والحصار المسلح والتهديدات بدعوى المعارضة لقرارات الحكومة اليمنية آنذاك حول رفع الدعم عن المشتقات النفطية[21].

ومن ثم تطورت الأزمة فيما بعد على اثر قيام الحوثيون بالسيطرة على كافة مفاصل الدولة في صنعاء، وباقي المدن التي امتدت إليها سيطرتهم، وعلى رأسها الحديدة، "بما في ذلك السيطرة على القصر الرئاسي، واحتجاز الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي"[22]. وبالتالي؛ سيطرت الحوثيون وحلفائهم على أغلب محافظات ومفاصل الدولة اليمنية.

وعلى أثر ذلك؛ بدأت التناقضات في السياسات والمواقف الإقليمية من الأزمة اليمنية، حيث أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية فضلاً عن تأييد كل من مصر والمغرب والسودان والأردن، عن دعمها للشرعية اليمنية المتمثلة بالرئيس عبد ربه منصور هادي وتأييدها الكامل له، وأعلنت في 26 آذار 2015، عن انطلاق عمليات (عاصفة الحزم) للقضاء على معاقل الحوثيين ومقراتهم وإضعاف نفوذهم في اليمن، والعمل على دعم شرعية الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي[23].

وبالمقابل؛ فإن الدعم الإيراني المتواصل للحوثيين هو ليس وليد هذه الأحداث، بل يمتد إلى فترة التسعينيات من القرن الماضي، وبالتالي فقد سعت إيران إلى استغلال بقاء اليمن خارج منظومة مجلس التعاون الخليجي، فقدمت الدعم السياسي والدبلوماسي وحتى العسكري إلى جماعة الحوثي[24]. الأمر الذي أدى إلى جعل اليمن ساحة الحرب حول النفوذ بالنيابة بين السعودية وإيران وحلفائهم من الدول العربية والإقليمية، وأدى إلى زيادة التوتر في العلاقات بين الطرفين، والتي لم تكن من الأساس بالعلاقات الودية لأسباب عديدة، من ضمنها وأهمها السبب الديني "الطائفي" الذي يؤثر في السياسة الخارجية وموقف كل من الطرفين تجاه الأخر.

وتبعاً لذلك؛ يعد المتغير الديني عاملاً مهماً في تحديد السياسات والمواقف الإقليمية من الأزمة اليمنية، فقد اتخذت الأطراف الرئيسة المعنية بالأزمة اليمنية سياسات ومواقف

تجاهها قائمة على بعد ديني واضح، فالدعم السعودي للرئيس اليمني وحلفائه قائماً بالأساس على موقف المملكة من جماعة (الحوثي)، والذي تعده المملكة أحد الأخطار والهواجس الأمنية التي تهدد أمن المملكة وحدودها، وعليه؛ فقد حددت المملكة موقفها من الأزمة بشكلٍ رئيس بناءاً على خلافها وتناقضها مع جماعة الحوثي، على أساس قاعدة (عدو عدوّي = صديقي).

وبالمقابل؛ فإن الدعم الإيراني (اللا محدود) للحوثيين أيضاً هو قائم بالأساس على بعد ديني (طائفي) واضح. وتنسحب هذه المواقف على باقي مواقف الدول المعنية بالأزمة اليمنية، إذ حددت كل منها سياستها ومواقفها من الأزمة على نفس الأساس. وحسب المتغير الديني، فقد اعتبر كل طرف الطرف الأخر فاقداً للشرعية، وإن عمله في اليمن بمثابة تدخل في شؤونها الداخلية، وأنه هو صاحب الحق في التدخل على أساس أن تدخل كل طرف جاء بطلبٍ من السلطة الشرعية في البلاد، كلٌ حسب نظرته إلى الشرعية.

الخاتمة:

تناولت الدراسة موضوع تأثير العامل الديني في العلاقات الدولية، على أساس إن الدين بات أحد العوامل المهمة التي يتم توظيفها من قبل صناع القرار في بعض الدول لتحقيق أهداف ومصالح الدولة في تفاعلاتها الخارجية. وتوصلت الدراسة إلى أن الدين كعقيدة يؤمن بها الإنسان، لا يعد محدداً مؤثراً بحد ذاته في شكل وطبيعة العلاقات بين الدول، بل إن التوظيف السياسي للدين من أجل تحقيق أهداف ومصالح معينة، هو العامل الحاسم في تحديد تأثير العامل الديني في العلاقات الدولية. إذ يعمل العديد من صناع القرار على إيجاد نوع من الترابط بين مصالح الدولة من جانب، وبين العقائد الدينية وما يرتبط بها من ممارسات ومفاهيم ثقافية وأخلاقية مختلفة من جانب أخر، من أجل الحصول على الدعم والشرعية لسياساتهم تجاه بعض القضايا. وقد تم استعراض بعض حالات التفاعل الدولية والإقليمية، والتي تم توظيف العامل الديني إلى جانب العديد من العوامل الأخرى المؤثرة فيها.

الهوامش:

([1]) إيمان أحمد، رضوى سيد(محروان)، الدين والعلاقات الدولية: إطار نظري، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010، ص 22.

([2]) **Fabio Petito & Pavlos Hatsopoulos, Religion in International Relation; The Return from Exile (Culture and Religion in International Relation), New York; Palgrave Macmillan, 2003.**

([3]) عصام عبد الشافي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية: دراسة في تأثير البعد الديني، رسالة دكتوراه، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009، ص 36.

([4]) إيمان أحمد، رضوى سيد (محروان)، مصدر سابق، ص 22.

([5]) المصدر السابق، ص ص 24–26.

([6]) صامويل هنتنجتون، " صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي"، ترجمة :طلعت الشايب، نيويورك، ط2 ، 1999، ص11.

([7]) المصدر السباق، ص 182.

([8]) إيناس العنزي، " استخدام القوة الصلبة في العلاقات الدولية بين الحظر والإباحة"، الهاشمي للكتاب الجامعي، بغداد، 2016، ص 291.

([9]) مؤيد الدليمي، "الهيمنة الإعلامية الأمريكية وحرب الأكاذيب: استخدام الدعاية والتضليل لتبرير غزو العراق"، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 2008، ص ص 103– 104.

([10]) "تأسيس الاتحاد الأوربي وتطوره"، متاح على الموقع الالكتروني:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TurkeyEU/sec06.doc_cvt.htm

([11]) عبد النور بن عنتر، "مغازي وأهداف توسيع الاتحاد الأوربي"، الجزيرة، متاح على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3

([12]) مُحَمَّد نور الدين وسيفي طاشهان، "جيوبوليتيكيا تركيا"، شؤون الأوسط، عدد 108، خريف 2002، ص 127.

([13]) أحمد مجدي السكري، "أزمة العلاقات التركية – الأوربية: بين غياب الفاعلية واعتبارات المصالح"، شؤون عربية، عدد 152، شتاء 2012، ص 194.

([14]) الوليد ضيف الله نايف، "العلاقات الخليجية التركية: دراسة في تأثير المحددات الإقليمية والدولية في الفترة من (2001–2009)"، رسالة ماجستير، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012، ص 61.

([15]) إسلام جوهر وشادي عبد الوهاب، "سياسة تركيا تجاه المشرق العربي (العراق–سوريا–لبنان)"، دمشق، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص 153.

([16]) سهام فتحي سليمان، "الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية 2011–2013"، رسالة ماجستير،غزة، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، برنامج دراسات الشرق الأوسط، 2015، ص 63.

([17]) مُحَمَّد بن هويدن، " دول الخليج والأزمة السورية"، السياسة الدولية، مقالات رأي بتاريخ 8–4–2012. متاح على الرابط التالي:**http://www.siyassa.org.eg/News/2316.aspx**

([18]) سهام فتحي سليمان، مصدر سابق، ص 105.

([19]) المصدر السابق، ص 94.

([20]) همدان العليي، "أهم محطات "ثورة التغيير" اليمنية"، العربي الجديد، 11 فبراير 2015. متاح على الرباط التالي:https://www.alaraby.co.uk/society/2015/2/11/أهم-محطات-ثورة-التغيير-اليمنية

([21]) أحمد يوسف أحمد، "أزمة اليمن..حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية"، آفاق المستقبل، العدد 27، يوليو/ أغسطس/ سبتمبر 2015. ص 27.

([22]) المصدر السابق، ص 28.

([23]) نفس المصدر، ص 28.

([24]) "تفاصيل الأزمة اليمنية ومساراتها"، التغيير. متاح على الرابط التالي:
https://www.al-tagheer.com/art33242.html